النقدُ الصرفيّ في الدراسات المعجميَّة العراقيَّة(١٩٩٦-٢٠١٥م)
"دراسة تحليلية تقويمية"

Morphological Criticism in Iraqi Lexicographical Studies (1996-2015): "An Analytical Evaluative Study"

م. د سيف محمد علي فاضل
Lect. Saif Mohammed Ali Fadhil, PhD

ديوان الوقف السُّني –دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

هاتف: ٠٧١٦٠٧٥٤٥٦
عنوان البريد: s7716075456@jmail.com

Sunni Endowment

Directorate of Religious Education and Islamic Studies

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

الملخص

تناول البحث جهود الباحثين العراقيين في النقد الصرفي لبعض المعجمات العربية وبيان أهم الأوهام التي وقع فيها المعجميون، وقد أخذ البحث على عاتقه دراسة تلك النقودات وتقويمها وبيان الصواب منها من دون أن يغفل الإشارة إلى أهم الأوهام التي وقع بها الباحثون في أثناء تصويباتهم.

الكلمات المفتاحية: نقد صرفي، دراسات معجمية، العراقية

Abstract

The research addressed the efforts of Iraqi scholars in morphological criticism of some Arabic lexicons and highlighted the most significant misconceptions made by lexicographers. The study took upon itself the task of examining these criticisms, evaluating them, and distinguishing between the correct and incorrect ones, while also acknowledging the most common misconceptions made by researchers during their corrections.

Keywords: Morphological Critique, Lexicological Studies, Iraqi

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطيبين الطاهرين وصحبه اجمعين، وبعد:

يمثّل الدرس الصرفي ركيزة أساسية مهمَّة تتعلق بالعمل المعجمي، فلايمكن أن يُبنى معجم من المعجمات من دون أن يكون لصانعه ادراكًا واسعًا لقضايا علم الصرف؛ لأنَّ أساس المواد وتنظيمها يقوم بناءً على اعتبارات صرفيَّة مثل المجرَّد والمزيد والمشتق والقياسي وغير القياسي وغير ذلك من التفاصيل الأخرى التي يقوم عليها علم الصرف.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في رصد أهم الجهود التي بذلها الدارسون العراقيون في تقويم المعجمات العربية من الجهة الصرفية، وعمل البحث على دراسة تلك النقودات وتقويمها.

منهجية البحث: اتَّبع البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على النقد والتقويم.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث؛ الأول: في الأفعال والمصادر، والمبحث الثاني: في أبنية الجموع، والمبحث الثالث: أبنية المشتقات.

الدراسات السابقة: لم نعثر على دراسة خاصة في هذا الموضوع في حدود ما اطلعنا عليه من دراسات.

عيّنة البحث: اتَّخذ البحث من الدراسات المعجمية في الجامعات العراقية من عام ١٩٩٦-٢٠١٥م مجالًا للدراسة.

المبحث الأول
نقد أبنية الأفعال والمصادر

توقَّف عدد من الباحثين عند قضية الأفعال وكيفية التعامل معها وترتيبها عند أصحاب المعجمات التي درسوها، وممَّن وقف عند هذه القضية الباحث " دوهان محمد دوهان" فقد أوضح أنَّ الشيبانيّ روى بعض الأبنية الصّرفية التي تُعد خارجة عن أبوابها الصّرفية في اللغة العربية المشتركة، وهذا الأمر حسب ما يرى الباحث يَدلُّ على حرص الشيبانيّ على إظهار هذا الاختلاف الصّرفيّ في حركة البِنية(١).

ومن أمثلة ذلك ما رواه عن الأسعديّ: ((ضَفط يضفِط ضَفاطة))(٢) وقد ذكر صاحب التاج في ماضي هذا الفعل ضم العين(٣)، وقوله: ((مَكَستُ القوم جَبأتُهم يمكُس مكْسًا))(٤) فالفعل (مكَسَ) الذي أورده الشيبانيّ لبني كلاب من باب (نَصَر) والمعروف أنَّه من باب ضَرَب(٥)

وتحدّث عن هذه القضية كذلك الباحث (ثائر عبد الحميد) في دراسته لمعجم (المنجد في اللغة) ذاكراً أنَّ لويس المعلوف اعتمد في بيان أبواب الفعل على إيراد الأفعال الماضية مضبوطة بالشكل ووضع حركة عين مضارعها أعلى خط أفقي صغير أو أسفله(٦)، وهذا هو منهجه في الأفعال كلها وقد سجّل الباحث ثائر السوداني على المؤلف عدداً من المآخذ هي:

أ- أن لويس المعلوف أخطأ في بيان أبواب عدد من الأفعال، كما أهمل ذكر الوجوه الأخرى في بعض الأفعال الماضية وأبوابها(٧).ومن ذلك قوله: ((رأس –رئاسة)) بكسر عين المضارع وأشار الباحث ثائر السوداني ان ذلك خطأ والصواب المدون والمقيس (رأس–يرأَس) بفتح عين المضارع ويؤيد ما ذهب اليه الباحث قول الجوهري:((ورأس فلان القوم يرأس بالفتح رياسة)).

(١) ينظر: أبو عمرو الشيباني في كتابه الجيم: ٩٨.
(٢) الجيم: ١٩٦/٢.
(٣) تاج العروس: ٤٥٣/١٩.
(٤) الجيم: ٢٤٦/٣.
(٥) الصحاح: ٩٧٩/٣.
(٦) ينظر: المنجد في اللغة رسالة ماجستير: ٨٨.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨.

ب- وَهِم لويس المعلوف في تقدير دلالة بعض الأفعال عند تغير أبوابها فقد أعطى هذه الأفعال المشتركة الأبواب دلالة واحدة من دون التفريق بين كل باب منها ودلالته[١]، وذكر الباحث من ذلك دلالة الفعل (حَسَر) فقد أورده المنجد في المضارع مضموم العين ومكسورها، بدلالة ضعف البصر[٢]، وعدَّ الباحث ذلك من الأخطاء التي وقع فيها لويس المعلوف، فإنّ دلالة المضارع المضموم العين تعني (كلَّ وانقطع) ودلالة المضارع المكسور العين تعني ضعف البصر، وقد أحال ما ذكره إلى معجم تاج العروس وعند الرجوع إلى تاج العروس وبعض المعجمات الأخرى التي سبقته لم نجد أنّها تفرِّق بين الصورتين (يحسِر ويحسُر) من جهة الدلالة. فقد أورد الجوهري: ((وحَسَر بصره يحسِر حسوراً، أي: كلَّ وانقطع نظره من طول مدى وما أشبه ذلك))[٣]، وجاء في اللسان: ((حَسَرت الدابة والناقة...وحَسَرها السَّير يحسِرُها ويحسُرها حَسْرًا وحُسُورًا))[٤]، فقد أورد الصورتين الكسر والضم لتدل على معنى الكلِّ والانقطاع، وقال الزبيدي:((ومن المَجَازِ: حَسَرَ البَصَرُ يَحْسِر، من حَدِّ ضَرَب، حُسُوراً، بالضّمّ: كَلَّ وانْقَطَعَ نَظَرُهُ مِنْ طُولِ مَدًى))[٥]، لذا لم نجد أنّ صاحب المنجد أخطأ في تقدير دلالة الفعل.

ت- بدأ المعلوف بعض مواده بذكر الأسماء أو الأفعال المزيدة مهملًا ذكر الأفعال الثلاثية وأبوابها[٦] من ذلك قوله في مادة أتن: ((استأتن: اشترى أتانا-صار أتانا وقولهم كان حمارا فاستأتن مثل يُضرب لمن هان بعد عزّ، الأتان جمعه أُتُن))[٧] وكذلك الفعل (أجَّ) أوضح الباحث أنَّ صاحب المنجد أورده بضم عين المضارع ولم يذكر الوجه الاخر وهو كسر عين المضارع وبين ان صاحب المنجد كان عليه أن يشير إلى الوجهين[٨]، وعند البحث في وجدنا أنَّ صاحب كتاب العين الخليل بن أحمد أورد وجها واحدًا وهو الضم قال:((أجَّ أجَّت النار تؤُج أجيجا))[٩] وأورد ابن دريد الوجهان[١٠]، وذكر الجوهري وجه الضم فقط [١١]، وكذلك

(١) ينظر: المصدر نفسه، ٩٠

(٢) ينظر: المنجد: ١٢٧.

(٣) الصحاح: ٦٢٩/٢.

(٤) لسان العرب: ١٨٨/٤.

(٥) تاج العروس: ٥/ ٣٩٨.

(٦) ينظر: المنجد في اللغة رسالة ماجستير: ٨٩.

(٧) المنجد: ٢-٣.

(٨) ينظر: المنجد في اللغة، رسالة ماجستير، ٨٨.

(٩) العين: ٦/ ١٩٨.

(١٠) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٥٤.

(١١) الصحاح: ٢٩٧/١.

الصاحب بن عبَّاد[١]، وذكر الصاغاني الوجهين[٢]، وممَّا سبق يتبيَّن أنَّ هذا لايُعدُّ خطأ ؛لأنَّ المعجمات الموسوعية منها من اكتفى بوجه الضم مثل الخليل والجوهري، ومنها من ذكر الوجهين، هذا فضلا عن كون معجم المنجد معجمًا تعليميا ثقافيًا، وغير مطالب بذكر وجوه الخلاف واللغات، أمَّا الباحث حسن جعفر البلداوي فقد أورد تحت عنوان الأخطاء الصرفيَّة في المعجم الوسيط ذكر من ذلك ما أورده المعجم الوسيط في معنى الفعل تفانى جاء في المعجم الوسيط :((تفانى... في العمل اجهد نفسه فيه حتى كاد يفنى (محدثة)))[٣] وكذلك ما أورده المعجم الوسيط في معنى الفعل تنازل فقد ورد في الوسيط ((تنازل... وعن الحق تركه))[٤] فعدَّ الباحث حسن جعفر البلداوي أنَّ المعجم الوسيط أخطأ في صنيعه هذا عندما جعل بناء(تفاعل) يدلُّ على المفرد، في حين أنَّه يدلُّ على المشاركة، وكان الصواب يقتضي أنْ يقول (فَنِيِ) و(نزل)[٥].

ولنا على ما ذكره الباحث حسن البلداوي بعض الملاحظ منها:

١- الباحث لم ينظر إلى منهجية المعجم الوسيط القائمة على أساس تخطي معايير الزمان والمكان التي وضعها أصحاب اللغة القدماء، فقد فتح المعجم الوسيط المجال واسعًا أمام ما استجد من ألفاظٍ مولَّدة ومحدثة على مرّ العصور المختلفة وقد وضع المعجم أمام هذه اللفظة عند شرحه لها كلمة (محدثة) بين قوسين فهو لم يدَّعِ أنَّها لفظة تكلَّمت بها العرب قديمًا.

٢- الباحث لم ينظر إلى المعاني الأخرى التي يفيدها بناء (تفاعل) واقتصر على معنى واحدٍ فقط وهو الدلالة على المشاركة، في حين أنَّها تفيد معانٍ أخرى ذكرها ابن قتيبة وهي دلالتها على الفعل الصادر من الواحد مثل تقاضيت وتعاطيت، وتأتي بمعنى التظاهر بالشيء مثل: تغافل وتجاهل[٦]، ومنها دلالتها على التَّدرج في حدوث الفعل مثل تراءى وترامى وتهادى وتوارى، وعلى هذا المعنى جاء الفعل تنازل للدلالة على حصوله شيئًا فشيئًا[٧]، و ممَّا يُسْتأنس به في هذا السبيل أنَّ أغلب المعجمات الحديثة ذكرت الفعل (تفانى) بالدلالة نفسها

(١) ينظر: المحيط في اللغة: ٢١٤/٧.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٣٩٧/١.

(٣) المعجم الوسيط: ٢/ ٧٠٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٩١٥.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية، ١٩.

(٦) ينظر: أدب الكاتب،٣٠٣.

(٧) ينظر: الصيغ الصرفية ودلالاتها في ديوان عبد الرحيم محمود، دراسة وصفية، ٣٩.

التي ذكرها المعجم الوسيط مثل معجم الصواب اللغوي[١]، ومعجم اللغة العربية المعاصرة[٢]، ويمكن حمله على معنى المجاز، أو على معنى (تفعَّل) في إفادة معنى أخذ الشيء بعد الشيء في مهلة كالتّفهم والتَّعهد، كما يرى معجم الصواب اللغوي، وهو كثير في اللغة[٣].

٢ – المصادر: درس الباحث " ثائر عبد الحميد السودانيّ" المصادر في معجم المنجد في اللغة للأب لويس المعلوف، وتحدّث عن تعامل المعلوف مع المصادر وأوضح أنّ المصنّف أورد جميع مصادر الأفعال الثلاثية بعد بيان أبوابها بادئاً بذكر القياسيُّ منها، ثم السَّماعيُّ[٤] الا انه خالف هذا المنهج في بعض الأحيان فلم يذكر مصادر كثير من الأفعال الثلاثية مثل الفعل (حرص) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، والفعل أتى قال: ((أتى إتيانا وإتيانة وماتاة))[٥] وأهمل المصدرين أُتيّا وإتيّا، أمَّا المصادر الزائدة على ثلاثة أحرف فقد اضطرب منهج المعلوف فيها فقد أهمل في كثير من الأحيان ذكر مصادرها مثل الفعل جند، وجندل، وتخنذذ[٦]، ودحمس ورفرف، وهو أمر طبعي ومألوف في المعجمات التي أهملت ذكر مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف، لأنّها جارية على القياس، ومع كل هذا أشار الباحث، أنّ لويس المعلوف خالف هذا المنهج وجاء بالمصادر القياسية لكثير من الأفعال الرباعيّة والخماسيّة على نحو اعتباطيّ انتقائيّ دون اتِّباعه قاعدة مُعيّنة في إيرادها[٧]. مثل الأفعال: عَنْدلَ عندلة، وغشمر غَشْمرة، واسمغدَّ اسمغدادًا [٨]، وممّن تحدَّث عن المصادر الباحث (ماجد كامل البدريّ) في دراسته لمعجم (معيار اللغة) وأوضح الباحث أنَّ الشيرازيّ عَمِد إلى ذكر ما أغفله صاحبُ القاموس منها، فكان يورد قول الفيروز آباديّ ثم يوضِّحه ويبيَّنه أو يزيد عليه، وأشار إلى أنَّ أهمّ ما قام به الشِّيرازيّ هو تفريق ما ذكره الفيروزآباديّ مجتمعًا معتمدًا على أبواب الأفعال[٩]. ومثال ذلك ما ورد في القاموس المحيط: ((وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة ووحودة ووحدا ووحدةً وحدةً: بقي منفردًا))[١٠] فهذه هي مصادر الفعل (وحد) ذكرت في

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي، ٢٤٦/١.

(٢) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٧٤٧/٣.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ١/ ٢٤٦.

(٤) ينظر: المنجد في اللغة رسالة ماجستير: ٩٠.

(٥) المنجد: ٣.

(٦) ينظر المصدر نفسه، ص ١٠٠وص٢٠٥ وص٢٧٣ وص ٣٤١ وص٣٤٧.

(٧) ينظر: المنجد في اللغة رسالة ماجستير: ٩١.

(٨) ينظر المنجد: ص٥٥٧، وص ٥٨٠ وص٣٦٣.

(٩) ينظر: معجم معيار اللغة، دراسة وتقويم: ٦٠ – ٦١.

(١٠) القاموس المحيط: ٤٦٧/١.

القاموس المحيط مجتمعة وجاء الشيرازي فعمل على تفريقها على سبيل الايضاح والبيان قال:((وَحِد كوَرِث ووعَد والمصدر كفلس وعده وسرور وضربة، وككرم والمصدر كسحابةٍ ورطوبةٍ تفرد بنفسه، ثم استعمل الوحدة اسما وجمع على وحدات كسجدة وسجدات))[١]،ويظهر من كلام الباحث أنَّ عمل الشيرازي هو التوضيح والبيان لما ورد في القاموس المحيط، وإلى هذا أشار الدكتور حسين نصَّار في حديثه عن منهج صاحب المعيار،فقد أوضح أنَّ صاحب المعيار أجرى بعض التغييرات وهي قلب المادة رأسًا على عقب، بتقديم آخرها حينًا، أو وسطها حينًا آخر، وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس، وعدل عن بعض رموز القاموس فعبَّر عنها بدلالاتها، وعدل عن بعض الألفاظ الغامضة في التفسير وأتى بأخرى أوضح منها وغيَّر ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحا.[٢]

ومن الباحثين الذين وقفوا عند مسألة المصادر في دراستهم (عبد الرسول رزاق علي) فقد وقف عند قضيتين مهمتين، وردتا في معجم (نظام الغريب) أوردهما الربعيّ.

الأولى: هي ما شَذَّ من المصادر على زِنة (فَعُول) فقد ذكر الربعيّ أنّ ما شذَّ من المصادر على وزن (فَعُول) بفتح الفاء وضم العين ثلاثة ألفاظ هي (القَبول والوَلوع والوَزُوع) والأصل في هذا البناء ورود المصدر منه على وزن (فُعُول)[٣].

والثانية: هي ما ورد من المصادر على وزن (فَعْلُوة) فقد أوضح الربعيّ أنّه ليس في كلام العرب على زنة (فَعْلُوه) غير لفظين فقط وهما (تَرْقُوة وعَرْقُوة)[٤].

وقد رأى الباحث عبد الرسول أنّ ما ذهب إليه الربعيّ ليس دقيقًا فقد وردت في المعجمات ألفاظ أخرى على وزن (فَعْلُوة) زيادة على ما ذكره الربعيّ وذلك مثل (الثَّنْدُوة، الحَرْقُوة، الشَّنْظُوة، القَرْنُوة)[٥] ويؤيّد ما ذكره الباحث ما ورد في لسان العرب: ((ولم يجيء على هذا الوزن، أي: (فَعْلُوة) إلَّا تَرْقُوة وعَرْقُوة وعَنْصوة وثَنْدوة))[٦].

(١) معيار اللغة: ١/ ٣٤٦.

(٢) ينظر:المعجم العربي نشأته وتطوره:٥٤٣.

(٣) ينظر: نظام الغريب في اللغة، دراسة وتحليل: ١٠٥.

(٤) ينظر:المصدر نفسه: ١٠٧.

(٥) ينظر: نظام الغريب في اللغة دراسة وتحليل:١٠٧.

(٦) لسان العرب:١٣/٣٤٠.

المبحث الثاني
نقد أبنية الجموع

درس الباحث ثائر عبد الحميد السوداني أبنية الجموع في معجم المنجد للأب لويس المعلوف وأوضح الباحث أنّ المؤلف أتّبع منهج الأقدمين في إيرادهم جموع المواد المعجميةّ الرئيسة وما يتفرّع عنها من مشتقات، فجاء المؤلّف بالجموع القياسيّة والسَّماعيّة وأشار الباحث إلى أنَّ لويس المعلوف وقع في أوهام عدة هي:

١- لم يعمد إلى إتِّباع منهج معين في إيراد جموع المواد المختلفة[١] فلايطرد في كلامه بشان الجموع التي تضمها قاعدة واحدة فقي مادة شدخ قال ((الأشْدَخ من الخيل م شَدْخاء ج شُدْخ))[٢]، ذكر هنا جمع الأشدخ مع كونه قياسيا وكل وصف على زنة (أفعل) ومؤنثه فَعْلاء يكون جمعه (فُعْل)، وأشار الباحث أنَّ لويس المعلوف في موضع آخر يعرض عن ذكر أمثلة أُخرى تندرج تحت هذه القاعدة في مثل قوله في مادة (بلج):((بَلَج بلجًا الحق: وضح وظهر فهو أبْلَج م بَلْجَاء))[٣].

ولا يرى البحث أنّ هذا مُخلٌ بالمعجم، لأنّه صُنع لغاية مدرسيّة تعليميّة، وما كان من الجموع مَقِيسًا فلا حاجة لذكره وقد يكون سبب في ذكره لهذه الجموع هو عدم الشهرة فما لم معروفًا أو مشهورًا أشار إلى جمعه خدمة لطبقة المثقفين والمتعلمين.

٢-أهمل ذكر جموع كثير من المفردات التي جاءت في معجمه[٤]. ومن ذلك ما ورد في مادة أبر اذ لم يذكر جمع كلمة مئبر ولا مئبار وهو المكان الذي تجمع فيه الأُبر أو بمعنى آخر بيت الأبر، وعند مراجعة مادة أبر وجدنا أنَّ لويس المعلوف ذكر جمع لفظة مئبر بقوله: ((المئبر والمئبار بيت الابرة ج مآبر))[٥] لكنه لم يذكر جمع اللفظة الثانية وهي مئبار التي جمعها مآبير.

٣-عمد المعلوف إلى ذكر جمع المذكر السالم والمؤنث السالم مع أَنّهما مشهوران ومعروفان وهو ما أعرضت عنه المعجمات السابقة لشهرته وأطّراده[٦] من ذلك جمعه لكلمة حافظ قال: ((الحافظ

(١) ينظر: المنجد في اللغة، رسالة ماجستير: ٩٣.

(٢) المنجد: ٣٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ٤٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) المنجد: ١.

(٦) ينظر: المنجد في اللغة، رسالة ماجستير، ٩٣.

ج حفاظ وحفظة وحافظون))[١] وهذا يخل بمبدأ الاختصار.

٤-أخطأ المعلوف في إيراد عدد من الجموع[٢]. وقد ذكر الباحث لفظة(زَرَافة) ورأى أنَّ لويس المعلوف أخطأ في جمعها على(زُرافيٌّ وزَرافى وزرائف) وبيَّن الباحثُ أنَّ (زَرَافة) لاتُجمع على (زرافيٌّ) بتشديد اللام أو بإهمالها وإنَّما تُجمَع على (زَرَافيٌّ)، ويظهر أنَّ الباحث وَهِم في ذلك أو تعجَّل، فقد ورد جمعها بتشديد الياء في القاموس المحيط:((الزَّرافة:كسحابة...ودابة...من زرَّف في الكلام، لطول عنقها وزيادة على المعتاد ويضم أولها في اللغتين ج زرافيٌّ))[٣]، ومثل هذا الجمع ورد في التاج[٤]، وفي متن اللغة من دون تشديد [٥]، وورد في المعجم الوسيط بإهمال التَّشديد أيضًا[٦]، وقد رصد الدكتور مصطفى جواد عددًا من الجموع التي أخطأ فيها صاحب المنجد وأودعها في مجلة لغة العرب.

ومن تلك الأَخطاء أنَّه جعل (أزاهر جمعًا لأزهار) وبيَّن الدكتور مصطفى جواد أنّ الأزاهر جمع لـ (الأزهر) بمعنى النير المشرق، وجمع الأزهار أزاهير[٧].

ومن تلك الأَخطاء أيضًا الجمع (تحاسين) للأشياء الحسنة. وقد نقد الدكتور مصطفى جواد ذلك فقال: ((هذا تفسير لايوفي بالمقصود لأنّ التحاسين جمع تحسين))[٨].

٥- أورد عددًا من الجموع التي اختلف العلماء فيها وأرسلها إرسال المسلمات من غير الإشارة إلى هذا الخلاف من قريب أو بعيد[٩]. وهو أمر طبيعي لأنَّ طبيعة المعجم تقتضي ذلك فهو معجم تعليميّ ثقافيّ مختصر لايصلح لمثل تلك التفاصيل، وكذلك أشار الباحث إلى أنَّ لويس المعلوف أهمل الإشارة في عدد من الجموع إلى أنَّها لغة من اللغات أو لحق بها تطوُّر صوتي معين[١٠]، وهذا أمرٌ كذلك من اختصاص المعجمات المطوَّلة وليس من مهمَّات المعجمات التعليمية. وفي دراسة الباحث ثائر السوداني لمعجم محيط المحيط لبطرس البستاني انتقد عددًا من الجموع التي أخطأ في جمعها وتساهل في بعض آخر منها لكونه

(١) ينظر: المنجد في اللغة، رسالة ماجستير: ١٤٣.

(٢) المصدر نفسه ٩٣.

(٣) القاموس المحيط: ٨١٥ .

(٤) ينظر: تاج العروس: ٣٨٤/٢٣.

(٥) ينظر: متن اللغة: ٢٨/٣.

(٦) ينظر: المعجم الوسيط:١ /٣٩٢.

(٧) ينظر: مجلة لغة العرب: ٢٠٣/٧.

(٨) مجلة لغة العرب: ٢٠٣/٧.

(٩) ينظر: المنجد في اللغة، رسالة ماجستير: ٩٤.

(١٠) ينظر: المنجد في اللغة، رسالة ماجستير: ٩٥.

محل خلاف، ولم يتعرَّض لذكر ذلك الخلاف، فممَّا وَهِم فيه البستاني ماذكره الباحث ثائر عبد الحميد من جمع البستاني لفظة (فقيرة) على (فقراء) التي وردت في قول البستاني: ((الفقير: ضد الغني...الفقيرة مؤنث الفقير ج فقيرات وفقائر وفقراء أيضا))[١]، وأشار الباحث الى أنَّ فقراء قياسه أن يكون جمعًا لفقير المذكر نحو كريم –كرماء وسفيه –سفهاء، ولاسبيل لفعلاء في الأسماء المؤنثة مطلقا[٢]، ويؤيد ما أشار إليه الباحث قول الفيروزآبادي: ((فقير من فقراء وفقيرة من فقائر))[٣].

وتناول الحديث عن الجموع أيضًا (ماجد كامل البدريّ) في دراسته لمعجم (المعيار) وأوضح الباحث أنَّ الشيرازيّ عُنِي بالجموع، وحاول أن يحيط بكلِّ ما ذُكر للمادة من جموع في المصادر المختلفة، فهو يزيد أحيانًا على ما يذكره صاحب القاموس، ويعقِّب عليه كثيراً وأشار الباحث إلى أنَّ الشيرازيّ أعتنى بالجموع التي لا مفرد لها وعقَّب عليها أحيانًا وهذا صنيع جيِّد يُحسب للشيرازي، لانَّ هذه الجموع تمثِّل حالة خاصة،لكونها لامفرد لها من لفظها، لذا كان حريٌّ به أن يوليها عناية كبيرةً، ولكونها من السماعيّ الذي يُحْفَظ ولا يُقاس عليه، وكان الشيرازيّ كثير الإشارة إلى الجمع القياسيً وغير القياسي[٤]، ومن تلك الجموع التي عُنِي بها. (تعاشيب) قال: ((وأرض فيها تعاشِيب كتماثيل. إذا كان فيها قِطَع من العشب متفرقه، لا واحد لها))[٥]، وما ذكره الشيرازيّ مرجعه في الصّحاح قال الجوهريّ: ((وأرض فيها تعاشِيب إذا كان فيها عُشْبُ نَبْذٌ متفرِّق لا واحد لها))[٦]، ومثل ذلك ورد في المحكم[٧] واللسان[٨]. ومن الجموع كذلك، ما ورد أثر تعقيبه على كلام الفيروزآباديّ في جمع الأنط على نُطُط. قال الفيروزآبادي: (الأنَط السفر البعيد جمعه نُطُطُ بضمتين)[٩]، قال الشيرازيّ: ((كذا عن بعضهم وإن صح فهو على غير قياس والقياس نُطْ كأَصم وصُمْ))[١٠]، وجاء في اللسان ما يؤيد ما ذكره الفيروزآباديّ قال ابن منظور: ((الأَنَط السَّفر البعيد...والنُّطُطُ الأَسفار البعيدة))[١١].

(١) محيط المحيط: ١٦٢٣/٢.

(٢) ينظر محيط المحيط دراسة تحليلية: ٢٣٩.

(٣) القاموس المحيط: ٤٥٧.

(٤) ينظر: معجم معيار اللغة للشيرازي دراسة وتقويم: ٦٣.

(٥) معيار اللغة: ١١٩/١.

(٦) الصحاح: ١٨٢/١.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم:٣٨٠/١عشب.

(٨) لسان العرب:٦٠١/١.

(٩) القاموس المحيط: ٦٩٠.

(١٠) معيار اللغة: ٧٣/٢.

(١١) لسان العرب: ٤١٦/٧.

ومن الجموع أيضًا ما ورد في تعقيبه على كلام الفيروزآباديّ في جمع قَسْطاء على قِساط[١]، قال الشيرازيّ:((ويستقيم هذا القول إن كان قِساط جمع قِسط كرماح ورمح، وإلاّ فلا. لانّ فعلاء لا يجمع على فِعال وإنّما يجمع على فُعل))[٢].

وما ذكره الشيرازيّ هو ما يشهد به القياس المطَّرد ولكنّ السّماع قد يخالف القياس في بعض الأَحيان فقد جاء في اللسان: ((يقال عُنُق قَسْطاء وأعناق قِساط))[٣]، واستشهد بقول رؤبة:

حتى رضوا بالذُّل والأَيهاط وضَرب أَعناقهم القِساط[٤]

ومن الجموع التي أَوردها لفظة (معقِّبات) قال: ((يتعاقبون وهم الحفظة جمع معقِّبة كمحدثة، مبالغة في الفعل. وإنّما أَنث لكثرة ذلك منهم نحو نسّابة وعلّامة))[٥]، وما ذكره مرجعه تهذيب اللغة[٦]، ولسان العرب[٧]، وتاج العروس[٨]، وللفرّاء رأي آخر في ذلك قال: ((والمعقّبات ذكران إلاّ أنّه جُمع جمع ملائكة معقّبة ثم جُمعت معقبّة كما قال أَبناوات سعدٍ ورجالات جمع رجال))[٩].

وممّن وقف عند مسألة الجموع كذلك (ساجدة قاسم محمد) إذ أوضحت أنَّ الجموع في معجم (متن اللغة) تعد من صميم المواد التي اعتمد عليها المصنّف، وبيّنت الباحثة أنَّ المصنّف لم يكتفِ بسردها فقط وإنّما كان يحاول أنْ يُعطي حكمًا من حيث النُّدرة والشذوذ لها والقياس وغير القياس، ثم ذكرت أنَّ المصنّف كان يشير إلى الجموع التي لا واحد لها[١٠]. وكلام الباحثة يستوقفنا عند مسألة مهمَّة جدًا وهي مسألة إيراد الجمع القياسي والشاذ في المعجم، والسؤال الذي يتبادر هنا هل أنَّ من واجب المعجمي أن يورد الجمع القياسي ويلتزم ذلك في معجمه؟، والحقُّ أنَّ صاحب المعجم غير معنيّ بذلك ولا يلزمه الخوض في تفاصيل هذه المسائل ومثلها المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة، إلّا إذا تعلَّق الأمر بما شذَّ عن قاعدة مألوفة،لأنَّ ما كان قياسيًّا لاحاجة لذكره في المعجم،لأنَّه يزيد من حجم المعجم بما لا طائل من ورائه، وقد أحسن المصنِّف حين أعتنى بالجموع الشاذة والنادرة والتي لا واحد لها من لفظها.

(١) القاموس: ٦٨٢/١.
(٢ معيار اللغة: ٦٦/٢.
(٣) لسان العرب: ٣٧٩/٧.
(٤) ديوان رؤبة بن العجاج،أعتنى به وليم بن الورد البروسي:٨٦.
(٥) معيار اللغة: ١٢١/١.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ١٨٠/١.
(٧) ينظر: لسان العرب: ٦٢٠/١.
(٨) ينظر: تاج العروس: ٤٠٧/٣.
(٩) معاني القرآن: ٦٠/٢.
(١٠) ينظر: معجم متن اللغة، دراسة وتحليل، ص١٢٢.

المبحث الثالث
النقد الصرفي لأبنية المشتقات والملحق بها

أورد الدارسون عددًا من أبنية المشتقات التي انتقدوها في أثناء دراستهم لتلك المعجمات ومن تلك المشتقات التي استطعنا الوقوف عليها:

١ – اسم الآلة:

وهو اسم ما يُعالَج به وينقل ويجيء على مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعال كالمِقصْ والمِكْسَحة والمصفاة والمفتاح[١]. قال السيوطي: ((مسألة بناء الآلة مطَّرد على مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين و (مفعال ومِفعلة) كذلك مثل: مِشفَر ومِجْدَع ومِفْتاح ومِنْقاش ومِكْسَحة و (المُفعُل) بضمتين و(المَفعَل بفتحتين و (المِفْعال) بالكسر يحفظ ولا يقاس عليه كـ (مُنخُل، ومُسعُط، ومُدهُن وكثر (مِفعَل) بكسر الميم وفتح العين للمكان. كمِطبَخ لمكان الطبخ، ومِرفَق لبيت الخلاء)).[٢]

وحَدَّه بعض المحدثين بأنّه:((اسم يُصاغ قياسًا من المصدر الأصليّ للفعل الثلاثي المتصرِّف لازمًا أو متعديًّا، بقصد الدَّلالة على الأداة التي تُستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر))[٣]. ذكر الباحث حسن جعفر البلداوي ما أورده المعجم الوسيط بشأن اسم الالة من الفعل (طَحَن) إذ قال الوسيط ((المَطْحن: آلة الطحن ومكانه (ج) مطاحن)).[٤]

وقد خطَّأ الباحث ماذهب إليه المعجم الوسيط؛ لأنَّ اسم الآلة يكون على وزن (مِفْعل) بكسر الميم وسكون العين وما أورده المعجم الوسيط مخالف لما أثبتته كتب الصَّرف واللغة[٥]، وقد كان الباحث محقا في ذلك إلَّا أنَّ المعجم الوسيط أعاد اسم الآلة من الفعل طحن مرة أخرى فقال: ((المِطْحَنة: آلة الطَّحن (ج) مطاحن)).[٦]

ومن هذا يتبيَّن لنا أنَّ اسم الآلة من الفعل هو (مِطْحَنة) وهو المشهور على الألسُن، فيكون المعجم الوسيط مصيبًا فيه، ووهِم في قوله السابق، أو لعلَّه يكون اعتمد على السَّماع المشتهر

(١) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ٣٠٧.
(٢) همع الهوامع: ٣٢٧/٣.
(٣) النحو الوافي، ٣٣٣/٣.
(٤) المعجم الوسيط: ٥٥٢/٢.
(٥) ينظر:المعجم الوسيط دراسة تحليلية، ١٩٥.
(٦) المعجم الوسيط: ٢/ ٥٥٢.

بين الناس فقد أورد غيره أنَّ أسم الآلة من طَحَن (مَطْحن) بفتح الميم والطاء، مثل: معجم تكملة المعاجم العربية [١]، ومعجم اللغة العربية المعاصر[٢]، ومعجم الصواب اللغوي وغيرها.[٣]

٢ -مَفْعَلة:

وهو بناء يُصار إليه إذا أردت أن تدلَّ على تكثير الشيء في المكان قال سيبويه:((وذلك إذا أردت أنْ تكثِّر الشيء في المكان وذلك قولك: أرض مُسْبَعة ومَأسَدة ومَذْأبة، وليس في كلِّ شيء يُقال إلّا أنْ تقيس شيئًا وتعلم أنّ العرب لم تتكلَّم به))[٤].

وأوضح ابن سيده المَقصَد من كلام سيبويه السابق فقال: ((وقال سيبويه وليس في كل شيء يقال هذا، يعني لم تقل العرب في كلّ شيء من هذا فإن قِست على ما تكلَّمت به العرب كان هذا لفظه))[٥].

فالذي يفهم من كلام سيبويه وكلام ابن سيده المُتَقَدِّمَيْن أنَّ هذه الصيغة قياسيّة إذا أردت أنْ تدلّ على تكثير الشيء في المكان، وإلى ذلك ذهب الزمخشريّ[٦]، وابن يعيش[٧]، وبه قال ركن الدين الاسترآباديّ[٨]، أمّا الرضي فلم يَر أنّ هذا البناء قياسيّ مع كثرته قال: ((واعلم أنّ الشيء إذا كثُر بالمكان وكان اسمه جامدًا فالباب فيه مَفْعَلة بفتح العين كالمَأسَدة والمَسْبَعة والمَذْأبة، أي الموضع الكثير الأُسد والسِّباع والذئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس مطَّرد، فلا يُقال مَضْبَعة ومَقرَدة ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعيّ))[٩].

وقد تكلَّم الباحث (حسن البلداوي) على هذا البناء وبيَّن موقف مجمع اللغة العربية في القاهرة منه، فأوضح أنّ المجمع أفاد من كلام سيبويه وابن سيده، ووافقهم فيما ذكروا، وأقرّ قياسية هذا البناء، ثم طبَّق ذلك في المعجم الوسيط[١٠]. ومن أمثلة ذلك في المعجم قوله: ((وأرض مَسْبَعة ويقال مَسْبوعة وسَبْعة كما قال مَذْؤبة وذَئْبة، أي: ذات سباع وذئاب))[١١] وذهب الباحث الى أنَّ

(١) ينظر: تكملة المعاجم العربية، ٢٦/٧.
(٢) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ٢/ ١٣٩٠.
(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي:٧٠٨/١.
(٤) الكتاب: ٩٤/٤.
(٥) المخصَّص: ٣٢١/٤.
(٦) ينظر: المفصّل ٣٠٤/١.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ١١٠/١.
(٨) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣١٧/١.
(٩) شرح الشافية للرضي: ١ / ١٨٨.
(١٠) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية: ٦١.
(١١) المعجم الوسيط: ٣٤٥/١.

المعجم الوسيط لم يكن مصيبًا حين صاغ بعض الألفاظ على هذا الوزن مثل قوله:((المَرْقَصة:جمع مَراقص))[١]، وقوله أيضا:((المَسْكعة: موضع التَّسكع))[٢]، وقوله:((المَرْعَبة: موضع الرُّعب والفزع))[٣] ؛ لأنَّ بناء مَفْعَل منها كافٍ في الدلالة على هذا المعنى ولم يكن الباحث حسن البلداوي مصيبًا في رأية لسببين الأول: أنَّ هذا البناء (مَفْعَلة) نصَّ عليه سيبويه في أنَّه قياسي إذا أردت أن تكثِّر الشيء في المكان، والأمر الآخر: أنّ المعجم الوسيط استند على القرارات التي وضعها مجمع اللغة العربية في القاهرة وكان من ضمنها قياسية هذا البناء إذ ورد في قراره:((تصاغ مفعلة قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد)).[٤]

٣ -(فَعَّال) للمبالغة:

تُحوّل صيغة (فاعل) إلى خمسة أوزان مشهورة وذلك إذا أردت الدَّلالة على الكثرة، والمبالغة وهذه الأوزان هي: (فَعَّال، مِفْعال، فَعُول، فَعِيل، فَعِل)، وهناك صيغ أخرى غير هذه مسموعة مثل: (فِعِّيل، مِفْعِيل، فُعَلة، فاعول، فُعَّال، فُعَال)[٥].

وما يهمُّنا الآن من هذه الصِّيغ هي صيغة (فَعّال) وتأتي هذه الصيغة لأكثر من دلالة منها:

١- الدلالة على الكثرة: قال الفارابيّ: ((ونهر غَرَّاف كثير الماء، وفرس غَرَّاف كثير الأخذ من الأرض بقوائمه))[٦].

٢- الدلالة على النسَّب: قال المبرَّد: ((هذا باب ما بُنِي عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدلَّ على النسَّب على ماتدلّ عليه الياء وذلك قولك لصاحب الثياب ثوَّاب ولصاحب العطر عطَّار... وإنّما أصل هذا التكرير الفعل كقولك هذا رجل ضرّاب ورجل قتَّال، أي: يكثر هذا منه. وكذلك خيّاط. فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإنْ لم يكن منه فعل))[٧]، وكلام المبرّد يوحي بأنَّ (فعّال) في المبالغة أصل (فعَّال) التي يُراد بها النَّسب، فلمّا كانت (فعّال) تفيد الكثرة في المبالغة أفادت كثرة المزاولة في النَّسب الدلالة على الحِرْفة: قال السيوطيّ: ((وفعّال لمن صار له كالصِّناعة))[٨]، وهذا المعنى

(١) المعجم الوسيط: ٣٦٥/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٣٩/١.

(٣) المصدر نفسه ٣٥٢.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٥٠-٥٣ سنة ١٩٣٥.

(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصَّرف: ٦٢.

(٦) ديوان الأدب: ٣٢٩/١.

(٧) المقتضب: ١٦١/٣.

(٨) همع الهوامع: ٧٥/٣.

أيضًا يعود لأصل المبالغة في الصيغة. وبيَّن الباحث(حسن جعفر البلداويّ) في دراسته أنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة أباح قياسيَّة هذه الصيغة من مصدر الفعل اللازم والمتعدي، وقد أيَّد الباحث ما ذهب إليه المجمع من قياسيّة هذا البناء، وأوضح أنّ القول بسماعها فيه تعسُّف وتعطيل للّغة عن أداء وظيفتها الإجتماعية في التعبير عن أغراض المتكلمين، ويتساءل الباحث إذا لم تكن الشهرة والكثرة داعية إلى القياس وجديرة به فما الضابط الذي إنْ وجد لم يمنع منه؟[١].

إنَّ ما ذكره الباحث يوقفنا عند مسألتين مهمتين:

المسألة الأوْلى: هل أنَّ صيغ المبالغة قياسية ولاسيما صيغة (فعَّال)؟

حقيقة الأمر إنَّ من يتصفح كتب القدماء من علماء الصَّرف والنَّحو لا يجد هناك إشارة واضحة بهذا الخصوص، بل جُلَّ ماذكروه أنَّ اسم الفاعل يُحوَّل إلى صِيَغ معلومة وذلك إذا أردنا به الدَّلالة على الكثرة والمبالغة، [٢] وقد أوضحت الدكتورة خديجة زبار الحمدانيّ في دراستها للمشتقات في معجم لسان العرب أنَّ هذه الصيغة وردت كثيرًا في المعجم من الفعل اللازم والمتعدي، إلَّا أنَّها لم تطَّرد في كل فعل ثلاثي لذا رأت أنَّ هذه الصيغة غير قياسية[٣].

إنَّ ما ذكرته الدكتورة خديجة يمكن الركون إليه في التَّدليل على قياسيَّة هذه الصيغة، لورود هذه الصيغة عن العرب بكثرة، ولا يشترط في الحكم بقياسيَّة هذه الصيغة سماعها من كل فعل، فاسم الفاعل قياسي مع أنَّه لم يسمع في كل الأفعال، وكذا اسم المفعول وغيرهما، ممَّا حكم الصَّرفيّون عليه بالقياس، ومن الأمور الأخرى التي تدعو إلى الحكم بقياسيَّة هذه الصيغة هو[٤] سهولتها على ألسنةِ الناسِ وعدم نفورهم منها، وكان هذا أحد الأسباب التي دعت مجمع اللغة العربية في القاهرة للقول بقياسيَّة هذه الصيغة.

أمَّا المسألة الثانية: فهي تصُبُّ في اشتقاق هذه الصيغة، أتشتقُّ من الفعل اللازم أم من الفعل المتعدي ؟ إنَّ الذي بين أيدينا من صيغ على هذا البناء يثبت أنَّها تُشتَق من الفعلين اللازم والمتعدي ومن أمثلة ذلك (قوَّال، غدَّار، لوَّام، كذَّاب..الخ) وفي هذا يقول الدكتور عبد الرحمن شاهين:((تحوَّل صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتعدي أو اللازم إلى أوزان أخرى تدلُّ على الكثرة والمبالغة، كيفًا أو كمًّا في اتِّصاف الذات بالحدث))[٥]، وأشار أحد الباحثين إلى أنَّ الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله جمع تسعة وثمانين مثالا مما جاء على (فعَّال) من الفعل

(١) ينظر: المعجم الوسيط، دراسة تحليلية: ٦٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٧٦/٢.

(٣) ينظر: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: ١٥١.

(٤) ينظر: فقه اللغة العربية، كاصد الزيدي: ٢٨٢.

(٥) في تصريف الأسماء: ١٨٧و١٨٨.

اللازم وقد كان هذا أحد الأسباب الداعية للمجمع بالحكم بقياسية هذه الصيغة من الفعل اللازم والمتعدي على حد سواء.[١]

وانتقد الباحث حسن جعفر البلداوي ما ذهب إليه المجمع في قراره القاضي باشتقاق هذه الصِّيغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، ورأى أنَّ الحقَّ في ذلك اشتقاقها من اسم الفاعل، وهو ما نصّت عليه أقوال القدماء وأوضح أنَّ هذا الأمر جعل المعجم الوسيط يتخبَّط في ذلك، فتارة يذكر صيغة المبالغة مشتقّة من المصدر، وتارة أخرى يذكرها مشتقّة من الفعل[٢]

ويرى البحث أنّ هذا الأمر فيه سعة، وما دام أنَّ الأصل في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل فالفعل هنا أصلٌ والرجوع إلى الأصل هو الأصل[٣]، ويؤيِّد ذلك ما ذكره الخليل: ((وكسَّاب: فَعّال من كَسَب المال))[٤].

٤ –اسم المكان:

هو اسم مَصُوْغَ لزمان وقوع الفعل أو مكانِه. ويصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحَها، أو معتلَّ اللام مطلقا، كمَنْصَرَ، ومَذْهَبَ، وَمَرْمَى، ومَوْقَى، ومَسْعَى، ومَقَامَ، ومَخَاف، ومَرْضَى. وعلى وزن (مَفْعِل) بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً فى غير معتل اللام، كمَجْلِس، ومَبيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، ومَوْجِل، وقيل إن صحت الواو فى المضارع، كوَجِلَ يَوْجَل، فهو من القياس الأوَّل.

ومن غير الثلاثي: على زِنة اسم مفعول، كَمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعَان[٥]، وتحدَّث الباحث حسن جعفر البلداوي[٦]، والباحثة غادة نور محمد[٧]، حول استعمال المعجم الوسيط صيغة اسم المكان من الفعل غَسَل على بناء (مفْعَل) وأوضحا أنَّ المعجم الوسيط أخطأ فيما ذهب إليه لأنَّ القياس يقتضي أنْ تأتي الصيغة على وزن (مَفْعِل) بكسر العين فقد ورد في المعجم الوسيط ((المَغْسَل موضع الغسل))[٨] وكذلك لفظة المقبَض، وما ذهب إليه الباحثان نابع من القواعد الصَّرفية القائمة على التتبع والاستقراء التي وضعها النحاة فما كان مكسور العين في المضارع

(١) صيغ المبالغة بين السماع والقياس، د.عيَّاد بن عبيد الثبيتي:١٩، وهو بحث منشور على شبكة الانترنت.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية، ٦٤.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية: ٦٤.

(٤) العين: ٣١٥/٥.

(٥) ينظر: شذا العرف: ٧١.

(٦) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية، ١٩٤.

(٧) ينظر: نقد المعجم العربي الحديث في الدراسات اللغوية الحديثة، ١٢١.

(٨) المعجم الوسيط ٦٥٣/٢.

جاء اسم المكان منه على زنة (مَفْعِل) يقول سيبويه:((وأمَّا ماكان على (فعَل يفعِل) فإنَّ موضع الفعل (مَفْعِل) وذلك قولك هذا محبِسنا ومضرِبنا ومجلِسنا كأنَّهم بنوه على بناء يفعِل فكسروا العين كما كسروها في يفعِل)).[١]

وعند العودة إلى المعجمات اللغوية التي هي الفيصل في هذا الأمر نجد أنَّهم أوردوا صورتين لاسم المكان من هذا الفعل وهما: (مَغْسَل ومَغْسِل) بفتح العين وكسرها يقول الجوهري: ((والمُغْتَسل أيضا الذي يُغْتَسل فيه، والمَغْسل بكسر العين وفتحها مَغْسَل الموتى والجمع المغاسِل))[٢]، ويقول ابن سيده نقلا عن ابن السكيت: ((مَغْسِل الموتى ومَغْسَلهم موضع غسلهم))[٣]، وجاء في المحكم مثله [٤]، وأورد الزَّبيديُّ الصورتين أيضا نقلا عن المحكم[٥]، فمن هذه الأقوال التي تقدَّمت يتضح لنا أنَّ لاسم المكان من الفعل غَسَل صورتين الأولى: قياسية متوافقة مع قواعد النحاة وهي مَغْسِل بكسر العين، والأخرى: سماعية بفتح العين مَغْسَل، لذا لايُعَدُّ المعجم الوسيط مخطئًا في ما ذكره لأنَّه استند إلى صورة وردت في المعجمات مسموعة عن العرب، ولكن يُؤخَذ على المعجم الوسيط أنَّه اكتفى بذكر الصيغة السماعية من دون أن يذكر الصورة القياسية الأشهر.

ومن ذلك تصويب الباحث لما ورد في المعجم الوسيط من صياغة اسم المكان من النزاهة على (مُفْتَعَل) فجاء فيه: ((المُنْتَزه: المُتَنَزَّه)) وقد ردَّ الباحث على تخطأة زهدي جار الله لهذا اللفظ حين رأى الصواب أنْ يقال:(مُتنَزَّه) من تَنَزَّه [٦]، وأشار الباحث أنَّ افتعل من النُّزه بمعنى الطلب، أي: طلب منتزها أو بمعنى الاتخاذ، أي: اتَّخذ منتزها: مكانا للنزهة[٧]، ويظهر أن ماذهب إليه الباحث هو الصواب لأنَّ النزاهة قد وردت في كلام العرب وتعني البعد عن السوء قال الجوهري: ((والنزاهة:البعد عن السوء)).[٨]

٥ –**التصغير**:

وهو لغة: التقليل، واصطلاحا: تغيير مخصوص يأتى بيانه، وهو ملحق بالمشتقات لأنّه وصف فى المعنى، وفوائده: تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كُلَيب ودُرَيْهمات، وتحقير شأنه

(١) الكتاب:٤/٨٧

(٢) الصحاح: ٥/١٧٨

(٣) المخصص: ٢/٤٦١

(٤) المحكم: ٥/٤٣١

(٥) تاج العروس: ٣٠/٩٨

(٦) ينظر: الكتابة الصحيحة: ١٧٦

(٧) المعجم الوسيط دراسة تحليلية: ٢٠٨

(٨) الصحاح: ٦/ ٢٢٥٢

نحو رُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْت البَرِيد، أو تقريب مَنزلته نحو صُدَيِّقي أو تعظيمه[١].

نحو قول أوْس بنِ حَجَر[٢]:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأس لم تكُن... لِتَبْلُغَهُ حتَّى تَكِلّ وتَعْمَلا

ومن أغراضه أيضًا التمليح نحو بُنَية وحُبيب، فى بنت وحبيب، وكلُّها ترجع للتحقير والتقليل وأبنيته ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، وكفُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، وضع هذه الأمثلة الخليل، وقال: عليها بُنِيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفىّ.[٣]

من الأخطاء التي سجَّلها الباحث حسن جعفر البلداوي على المعجم الوسيط تصغيره للفظة (بيضة) على (بُويضة) فقد أورد الوسيط: ((المشيمة في النبات موضع اتصال البُويضة بجذر المبيض))[٤]، قال الباحث: ((وكان الصَّواب أن يقول البُييضة أو البِييضة)) والسبب في ذلك كما يرى الباحث البلداوي أنَّ الاسم الثلاثي المعتل العين إذا أُريد تصغيره رُدَّت عينه إلى أصلها واوًا كانت أو ياء، ولايجوز القلب وهو مذهب البصريين[٥]،ولكنَّ الكوفيين خالفوا هذا الأصل فأجازوا القلب والإقرار على الأصل قال السيوطي: ((وجوَّز الكوفيون الإقرار والقلب (واو) كراهة اجتماع (الياءات) واختاره ابن مالك فيقال: بُويت وشُويخ ومُويت وسُويد ونُويب وسُمع في بيضة بُويضة بالواو))[٦] ،وأورد معجم الصواب اللغوي أنَّ تصغير بَيضة يرد على هيئتين: الأولى: (بُوَيضة) وهي فصيحة، والأخرى بُيَيضة) وهي فصيحة مهملة، وعلَّق على ذلك بقوله أيضًا: ((سُمِع عن العرب تصغير بيضة على بُويضة وقد أجاز كثير من النحاة قلب الياء الأصلية في مثل (بيضة) عند التصغير واوًا لخفة الواو بعد الضمة، وبرأيهم أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة))[٧].

في هدي ما تقدَّم نقول: أنَّ تصغير (بيضة) على (بُويضة) ليس خطأً كما رأى الباحث، بل هو لغة فصيحة مستعملة كما أشار إلى ذلك معجم الصواب اللغوي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّه أخذ برأي جماعة من النحاة وهم الكوفيون وابن مالك كما تبيَّن من قول السيوطي.

---

(١) ينظر: شذا العرف: ٩١.

(٢) ديوان أوس بن حجر: ٨٧.

(٣) ينطر: شذا العرف: ٩١.

(٤) المعجم الوسيط:١/٥٠٤.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية، ١٩٥.

(٦) همع الهوامع: ٣/ ٣٨٠.

(٧) معجم الصواب اللغوي: ١/١٩٨.

الخاتمة

١- أورد بعض الباحثين عددا من الالفاظ انتقدوها على أصحاب المعجمات وتبيَّن عن طريق الدراسة وهْم كثيرُ منها؛ والسبب في ذلك يعود إلى الاحتكام إلى المعايير الصَّرفيَّة التي وضعها النحاة من دون العودة إلى المسموع عن العرب بشأنها في كتب المعاجم واللغة.

٢- حاكم بعض الباحثين المعجمات الحديثة بناء على معايير المعجمات القديمة أو الأصول اللغوية التي وضعها قدماء اللغويين، في حين إنَّنا عند نقدنا لمعجم حديث ينبغي أن نحاكمه على وفق منهجه الذي اختطه لنفسه، وهذا ما وجدناه في التعامل مع المعجم الوسيط الذي بُنِي على أساس عدم الاعتداد بالمعايير الزمكانية التي تحدِّد فصاحة اللفظة وفتح الباب أمام المولَّد والمُحْدث من الألفاظ.

٣- عالج البحث بعض الأوهام التي وقع بها الباحثون وعمل على تصويبها وفق المنهج العلمي المستند إلى المصادر التراثية الأصيلة والمصادر الحديثة المساعدة.

٤- رجَّح البحث قياسية صيغ المبالغة، مستندا في ذلك الى الصيغ الكثيرة التي وردت على أوزانها وذلك عن طريق ما اطَّلعنا عليه من دراسة الدكتورة خديجة زبار الحمداني.

٥- الألفاظ الكثيرة التي وردت عن العرب على أبنية صيغ المبالغة جعلتنا نقول بقياسية صيغ المبالغة، وهذا يعطي للغة سعةً ومرونةً لتسع كل المعاني التي نريد التعبير عنها.

المصادر والمراجع

١-أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت(٢٧٦هـ) تحقيق: علي فاعور، ط٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.

٢-تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب (مرتضى الزبيدي) ت١٢٠٥هـ، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣-تكملة المعاجم: رينهارت بيتر ان دوزي ت (١٣٠٠هـ) نقله إلى العربية،محمد سليم النعيمي، جمال الخياط، وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩م

٤-تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري الهروي ت(٣٧٠هـ) تحقيق، محمد عوض مرعب،ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،٢٠٠١م

٥-الجيم: أبو عمرو اسحق بن مرار الشيباني، ت (٢٠٦هـ) تحقيق إبراهيم الابياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية،القاهرة

٦-ديوان الأدب: اسحق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ت(٣٥٠هـ) تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٧-ديوان أوس بن حجر: تحقيق محمد يوسف نجم، ط٣، الجامعة الأمريكية، دار صادر، بيروت١٩٧٩م

٨- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت

٩-شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي ت(١٣٥١هـ) تحقيق:نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠-شرح الشافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النحوي، ت(٦٨٦هـ) تحقيق نور الدين الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

١١-شرح الشافية: حسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذيّ، ركن الدين ت (٧١٥هـ) تحقيق:عبد المقصود محمد، ط١، مكتبة الثقافة الدينية،٢٠٠٤م.

١٢-شرح المفصل: ابن يعيش، ت (٦٤٣هـ) المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.

١٣- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت (٣٩٣هـ) تحقيق احمد عبد الغفور العطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤-صيغ المبالغة بين القياس والسَّماع: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي،ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

١٥-العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي ت (١٧٠هـ) تحقيق، د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
١٦-فقه اللغة العربية، د. ياسر كاصد الزيدي، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، جامعة الموصل،١٩٨٧م.
١٧-في تصريف الأسماء: د. عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب للنشر، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٨-القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت(٨١٧هـ) مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت، لبنان ٢٠٠٥م.
١٩-الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسيبويه، ت (١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢٠-لسان العرب: محمد بن مكرم جمال الدين بن منظور الانصاري الافريقي، ت (٧١١هـ) ط٣، دار صادر، بيروت.
٢١-المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت (٤٥٨هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٢-المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الاندلسي ت (٤٥٨هـ) تحقيق،خليل إبراهيم جفال، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م
٢٣-المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: د.خديجة الحمداني، ط١، دار أسامة، عمَّان، ٢٠٠٧م.
٢٤-معاني القران: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت (٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية، مصر.
٢٥-معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د. احمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٢٦-المعجم العربي نشأته وتطوره: د. حسين نصَّار، ط٤، مكتبة مصر للطباعة، ١٩٨٨م.
٢٧-معجم اللغة العربية المعاصرة: الدكتور احمد مختار عمر مع فريقه، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٨م.
٢٨- معجم متن اللغة: أحمد رضا العاملي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٨م.
٢٩-المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية في القاهرة، إبراهيم مصطفى وجماعته، ط٢، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ١٩٧٢م .
٣٠-معيار اللغة: الميرزا محمد علي محمد صادق الشيرازيّ، كان حيا (١٢٣٧هـ) طبعة حجرية، طهران.

٣١-المفصَّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمد بن عمرو بن احمد الزمخشري، جار الله، ت(٥٣٨هـ) تحقيق: علي أبو ملحم،ط١، مكتبة الدلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٣٢-المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرَّد، ت(٢٨٥هـ) تحقيق د. عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٣٣-المنجد في اللغة: الأب لويس المعلوف، ط١٩، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت.
٣٤-النحو الوافي: عباس حسن، ط١٥، دار المعارف، د.ت .
٣٥-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت(٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الرسائل والأطاريح:

١-الصّيغ الصَّرفية ودلالاتها في ديوان عبد الرحيم محمود، دراسة وصفيَّة، حنان جميل عابد، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١م

٢- أبو عمرو الشيباني في كتابه الجيم: دوهان محمد دوهان، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٠١ .

٣-محيط المحيط دراسة تحليلية: ثائر جابر السوداني، أطروحة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد،٢٠١٠م.

٤-معجم متن اللغة دراسة تحليلية: ساجدة قاسم محمد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، ٢٠٠٥م .

٥-معجم معيار اللغة دراسة وتقويم: ماجد كامل حسين البدري، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ٢٠٠٥م.

٦-المعجم الوسيط دراسة تحليلية: حسن جعفر صادق البلداوي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٣م.

٧-المنجد في اللغة للأب لويس المعلوف ثائر عبد الحميد السوداني، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٠م.

٨-نظام الغريب في اللغة دراسة وتحليل: عبد الرسول رزاق عبد علي، رسالة ماجستير جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٤م.

٩-نقد المعجم العربي الحديث في الدراسات اللغوية الحديثة: غادة نور محمد، أطروحة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد،٢٠١٩م .

المجلات:-

*مجلة لغة العرب، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، مطبعة الآداب، بغداد،ج٧

*مجلة مجمع اللغة العربية،القاهرة، ١٩٣٤-١٩٣٥ج١

References

1. (Ibrahim Mustafa / Ahmed Al-Zayat / Hamed Abdel Qader / Muhammad Al-Najjar), Dar Al-Da'wa, Al-Mu'jam Al-Wasit: Arabic Language Academy in Cairo.
2. Ibn al-Muqaqit al-Hanafi, Abi Abdullah, Shams al-Din Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad, known as Ibn Amir Haj, and he is called (d. 879 AH), 2nd edition, 1403 AH - 1983 AD, report and writing on the liberation of al-Kamal ibn al-Hammam: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
3. Ibn Bahadur al-Zarkashi al-Shafi'i, Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah (d. 794 AH), "Shannif al-Masama' by collecting the mosques" by Taj al-Din al-Subki, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD, study and investigation: Dr. Sayyed Abdul Aziz - Dr. Abdullah Rabi', The two teachers at the Faculty of Islamic and Arab Studies at Al-Azhar University, Cordoba Library for Scientific Research and Heritage Revival - distributed by the Meccan Library.
4. Ibn Hibban, Muhammad bin Hibban bin Ahmed bin Hibban bin Muaz bin Ma'bad, Al-Tamimi, Abu Hatim, Al-Darimi, Al-Busti (deceased: 354 AH), 1414 - 1993, edited by: Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation - Beirut, 2nd edition, Sahih Ibn Hibban. Arranged by Ibn Balban.
5. Ibn Qudamah Al-Maqdisi, Abu Muhammad Muwaffaq Al-Din Abdullah bin Ahmed bin Muhammad, the famous (deceased: 620 AH), 1417 AH - 1997 AD, investigated by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, and Dr. Abdel Fattah Muhammad Al-Helu, World of Books, Riyadh - Saudi Arabia Al-Mughni: 3rd edition.
6. Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Saad Shams al-Din (deceased: 751 AH), edited by: Dr. Muhammad Jamil Ghazi, Al-Madani Press - Al-Qahir, Ruling Methods in Sharia Politics.
7. Ibn Qayyim al-Jawziyyah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub ibn Saad Shams al-Din (deceased: 751 AH), 1411 AH - 1991 AD, Informing the Signatories about the Lord of the Worlds, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Yarut, first edition.
8. Abu Abdullah, Shams al-Din, Muhammad bin Abi al-Fath bin Abi al-Fadl al-Baali, (d. 709 AH), 1st edition, 1423 AH - 2003 AD, Al-Ma't`a fi al-Muqni' Words: Edited by: Mahmoud Al-Arnaout and Yassin Mahmoud Al-Khatib, Al-Sawadi Library for Distribution.

9. Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (deceased: 393 AH), selected from Sahih Al-Jawhari.
10. Abu Yusuf Yaqoub bin Ibrahim bin Habib bin Saad bin Habta Al-Ansari, (deceased: 182 AH), assigned to correct it and comment on it: Abu Al-Wafa Al-Afghani - teacher at the Nizamiyya School in India, assigned to publish it: Committee for the Revival of Numaniyya Knowledge, Hyderabad Deccan, India, Ashraf. Printed by: Radwan Muhammad Radwan, representative of the Committee for the Revival of Nu`maniyya Knowledge in Egypt, Response to Siyar al-Awza'i: Edition: First.
11. Explanation of Al-Shafiya: Hassan bin Muhammad bin Sharaf Shah Al-Istrabadhi, Rukn al-Din, d. (715 AH), edited by: Abdul Maqsoud Muhammad, 1st edition, Library of Religious Culture, 2004 AD.
12. Sharh al-Mufassal: Ibn Ya'ish, d. (643 AH), Al-Muniyarah Press, Egypt, d.d.
13. Al-Sihah, the Crown of Language and the Sahih of Arabic: Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari, d. (393 AH), edited by Ahmed Abdel Ghafour Al-Attar, 4th edition, Dar Al-Ilm Lil-Millain, Beirut, 1987 AD.
14. Exaggeration formulas between analogy and hearing: Dr. Ayyad bin Eid Al-Thubaiti, 1st edition, Umm Al-Qura University, 1408 AH.
15. Al-Ain: Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, d. (170 AH), verified by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilali House and Library
16. Arabic Philology, Dr. Yasser Kasid Al-Zaidi, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Mosul, 1987 AD
17. On the conjugation of nouns: Dr. Abdel Rahman Shaheen, Al-Shabab Publishing Library, Cairo, 1977 AD
18. Al-Qamoos Al-Muhit: Majd Al-Din Abu Taher Muhammad bin Yaqoub Al-Fayrouzabadi, d. (817 AH), Heritage Investigation Office, Al-Resala Foundation, 8th edition, Beirut, Lebanon 2005 AD.
19. Book: Amr bin Othman bin Qanbar Abu Bishr, nicknamed Sibawayh, d. (180 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1988 AD.
20. Lisan al-Arab: Muhammad bin Makram Jamal al-Din bin Manzoor al-Ansari al-Ifriqi, d. (711 AH), 3rd edition, Dar Sader, Beirut.
21. The Arbitrator and the Greatest Ocean: Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyidah Al-Mursi, d. (458 AH), edited by Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2000 AD.

22. Al-Mukhsas: Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyidah Al-Andalusi, d. (458 AH), edited by Khalil Ibrahim Jafal, 1st edition, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, 1996 AD.
23. Sources and derivatives in the Lisan al-Arab dictionary: Dr. Khadija Al-Hamdani, 1st edition, Dar Osama, Amman, 2007 AD.
24. Meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra', d. (207 AH), edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, 1st edition, Dar Al-Masria, Egypt.
25. Dictionary of Linguistic Correctness, Guide to the Arab Intellectual: Dr. Ahmed Mukhtar Omar, 1st edition, World of Books, Cairo, 2008 AD.
26. The Arabic dictionary, its origins and development: Dr. Hussein Nassar, 4th edition, Misr Printing Library, 1988 AD
27. Dictionary of the Contemporary Arabic Language: Dr. Ahmed Mukhtar Omar with his team, 1st edition, World of Books, 2008 AD.
28. Dictionary of the Language Text: Ahmed Reda Al-Amili, Al-Hayat Library Publishing House, Beirut, 1958 AD.
29. The Intermediate Dictionary: The Arabic Language Academy in Cairo, Ibrahim Mustafa and his group, 2nd edition, Islamic Library for Printing and Publishing, 1972 AD.
30. Language standard: Mirza Muhammad Ali Muhammad Sadiq al-Shirazi, he was alive (1237 AH), lithograph edition, Tehran.
31. Al-Mufassal fi Shaanat al-Zamakhshari: Abu al-Qasim Muhammad bin Amr bin Ahmad al-Zamakhshari, Jar Allah, d. (538 AH), edited by: Ali Abu Melhem, 1st edition, Al-Dallal Library, Beirut, 1993 AD.
32. Al-Muqtasib: Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar, known as Al-Mubarrad, d. (285 AH), edited by Dr. Abdul Khaleq Adima, World of Books, Beirut.
33. Al-Munjid fi Al-Lughah: Father Louis Al-Maalouf, 19th edition, Catholic Press of the Jesuit Fathers, Beirut.
34. Al-Nahw Al-Wafi: Abbas Hassan, 15th edition, Dar Al-Maaref, D.T
35. Hama al-Hawaami' fi Sharh Jum' al-Jawaami', Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti, d. (911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, Al-Mattabah al-Tawfiqiyya, Egypt.

Theses and Dissertations

1. Morphological forms and their connotations in the collection of Abdul Rahim Mahmoud, a descriptive study, Hanan Jamil Abed, Master's thesis, Al-Azhar University, Gaza, College of Arts and Human Sciences, 2011 AD.
2. Abu Amr Al-Shaibani in his book Al-Jim: Dohan Muhammad Dohan, Master's thesis, Al-Qadisiyah University, College of Arts, 2001
3. The Ocean of the Ocean, an analytical study: Thaer Jaber Al-Sudani, thesis, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, 2010 AD.
4. Dictionary of the language body, an analytical study: Sajida Qasim Muhammad, Master's thesis, University of Baghdad, College of Islamic Sciences, 2005 AD.
5. Dictionary of language standards, study and evaluation: Majid Kamel Hussein Al-Badri, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, 2005 AD.
6. The Intermediate Dictionary, an analytical study: Hassan Jaafar Sadiq Al-Baldawi, doctoral thesis, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, 2003 AD.
7. Al-Munjid fi al-Lughah by Father Louis Al-Maalouf, Thaer Abdel Hamid Al-Sudani, Master's thesis, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, 2000 AD.
8. 8-The Strange System in Language, Study and Analysis: Abd al-Rasul Razzaq Abd Ali, Master's Thesis, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, 2014 AD.
9. Criticism of the Modern Arabic Dictionary in Modern Linguistic Studies: Ghada Nour Muhammad, thesis, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, 2019 AD.

Magazines

1. Arab Language Magazine, Ministry of Information, Republic of Iraq, Al-Adab Press, Baghdad, vol. 7
2. *Journal of the Arabic Language Academy, Cairo, 1934-1935, Part1.